

أمر دفاع رقم (٧) لسنة ٢٠٢٠**صادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢**

• في ضوء الظروف الاستثنائية السائدة ، وبهدف الوقاية من انتشار وباء كورونا ، وحرصاً على استمرار العملية التعليمية ، وتمكينها من الاعتماد على طرق التعليم غير التقليدية ، من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة ، واعتباراً من تاريخ قرار مجلس الوزراء وبلاغ رئيس الوزراء بتعطيل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة أعمالها ، بما فيها المؤسسات التعليمية ، ولغاية مباشرتها للدوام وعودة الدراسة فيها كالمعتاد ، وفقاً للقرارات الصادرة عن الجهات الرسمية ، أقرر إصدار أمر الدفاع التالي:

أولاً: بالنسبة للمؤسسات التعليمية العاملة في المملكة وفقاً لأحكام قانون التربية والتعليم:

١. تعتمد طرق وأساليب التعليم غير التقليدية ، ومختلف أشكال تقييم تحصيل الطلبة التي تتم بالوسائل الإلكترونية ، أو التعليم عن بعد كأحد الوسائل والأساليب المقبولة والمعتمدة في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة ، داخل المملكة فقط وفقاً لأحكام قانون التربية والتعليم.
٢. يعد التعليم غير التقليدي أو التعليم عن بعد دراسة فعلية منتظمة ومقبولة لكافة الغايات المنصوص عليها في التشريعات ذات العلاقة بالمؤسسات التعليمية وفقاً لأحكام قانون التربية والتعليم بما في ذلك المدة المقررة للسنة الدراسية الحالية ٢٠٢٠/٢٠١٩.
٣. يكلف معالي وزير التربية والتعليم باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ أحكام أمر الدفاع هذا على المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة ، وفقاً لأحكام قانون التربية والتعليم.

ثانياً: لغايات اعتماد الوسائل غير التقليدية في شكل الدراسة وإجراء التقييم ، تسري أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من البند أولاً على المعاهد ومؤسسات التدريب المهني والمراكز التي لا تخضع لقانون التربية والتعليم.

ثالثاً: فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي كالجوامع وكليات المجتمع والكلية المتوسطة التي تعمل داخل المملكة فقط وفقاً لأحكام قانون التعليم العالي:

١. تعتمد طرق وأساليب التعليم غير التقليدية التي تتم بالوسائل الإلكترونية أو التعليم عن بعد ، وتعد مقبولة لجميع الغايات المنصوص عليها في التشريعات ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي بما في ذلك المدة المقررة للعام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
٢. يفوض مجلس التعليم العالي باتخاذ القرار الذي يراه مناسباً بخصوص تمديد مدة كل من الفصلين الدراسي الثاني والصفوي من العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠١٩ عن المدة المقررة لكل منهما في مؤسسات التعليم العالي.

٣. تعتمد الحصص الإلكترونية كوسيلة بديلة عن المحاضرة الأسبوعية أو الندوة لغايات تقييم الساعات المعتمدة في كافة المواد الدراسية خلال المدة المتبقية من العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

٤. لا يعمل بالأحكام المنصوص عليها في التعليمات المطبقة في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالمواطبة بما فيها الغياب والحرمان أو تلك المتعلقة بإنذار الطالب وفصله بسبب تدني معدله التراكمي في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وذلك خلال الفترة من تاريخ قرار مجلس الوزراء وبلاغ رئيس الوزراء بتعطيل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة أعمالها ولغاية مباشرتها للدوام وعودة الدراسة فيها كالمعتاد .

٥. لمجالس العمداء في الجامعات تعديل آلية احتساب العلامات ونسبها للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ورفعها لمجلس التعليم العالي لاعتمادها وفقاً لما يلي:

- أ- إعادة احتساب علامات المواد الدراسية لكل تخصص على حده وفقاً لطبيعته ومتطلبات الدراسة فيه.
- ب - باعتماد مبدأ "ناجح راسب" في التخصصات التي تسمح طبيعتها بذلك شريطة أن يكون باختيار الطالب وموافقته.

رابعاً: لغايات تنفيذ أحكام أمر الدفاع هذا ولحين عودة الدراسة كالمعتاد تُغلب مصلحة الطالب ، وتُفسر نصوص التعليمات المعمول بها في مؤسسات التعليم العام العالي لصالحه.

٢٠٢٠/٤/١٥

رئيس الوزراء
الدكتور عمر الرزاز